

عنوان البحث

أثر تطبيق الحوكمة في تحسين أداء الشركات الصناعية الدوائية من الناحية التشغيلية للشركات
المدرجة في تداول السعودية - سوق الأوراق المالية

إعداد الطالب/

عبدالله بن فريح العنزي

إشراف/

Dr. Asma Abuanzeh

العام الدراسي:

2023

مقدمة:

أثر تطبيق الحوكمة في تحسين أداء الشركات الصناعية الدوائية من الناحية التشغيلية للشركات المدرجة في تداول السعودية - سوق الأوراق المالية

المقدمة:

في ظل سعي حكومة المملكة العربية السعودية و رؤية 2030 و المتمثلة في استراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و التي تقوم على ثلاثة محاور رئيسة هي مجتمع حيوي و إقتصاد مزدهر و وطن طموح , و أحد ركائزها الأساسية هو تحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية.(رؤية 2030)

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال برنامج تطوير القطاع المالي و من ضمن ذلك تطوير سوق مالية متقدمة.و لما للحوكمة من أهمية كان لابد من تطبيق مبادئها و قياس الأثر الناتج من ذلك على تحسين أداء الشركات الصناعية الدوائية من الناحية التشغيلية و ضمان تحقيق الأهداف للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

ويأتي تطبيق الحوكمة بأحد تعريفاتها بأنها(مجموعة من المسؤوليات و الممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة ,أو المسؤول الأول و الإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الإستراتيجي,و ضمان تحقيق الأهداف ,بالإضافة إلى التأكد من إدارة المخاطر , و التحقق من الاستغلال الأمثل لموارد المنشأة).(وزارة المالية السعودية - الرقابة المالية), و قد ظهرت تعريفات متعددة و متنوعة لمفهوم حوكمة الشركات,و لعل من أشهرها تعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) و التي ترى أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها و المساهمين فيها و غيرهم من الأطراف ذات الاهتمام.(ماجد جزر 1438 ص 8), لا يخفى على الجميع إهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بالصناعة حسب رؤية 2030 , حيث تشارك و تساهم الدولة في النشاط الصناعي و تعمل على حماية مصالح المساهمين و تسعى لتعزيز مفهوم الشفافية و التنمية المستدامة.

و تعتبر الحوكمة ركن من اركان نجاح الشركات بما توفره من تحديد للمسؤوليات لكافة الأطراف و ضمان تحقيق الأهداف و اعتماد الشفافية و القدرة على التحسين و التطوير المستمر و تحقيق الاستدامة حسب التعاريف التي تم تناولها اعلاه.

منذ صدور لائحة حوكمة الشركات سنة 2006 حتى اليوم لوحظ ان هناك تحسن بالالتزام الشركات بالحوكمة و لكن لا تزال الجوانب التشغيلية رغم اهميتها لم تتناول بشكل كافي بالدراسة القائمة على الشكل النظري و العملي التطبيقي بما يسهم في تعزيز فكرة التحسين المستمر و تطوير العمل بما يخلق فرصا إضافية تصب في مصلحة الإقتصاد السعودي.

تم التركيز على عنوان الدراسة لما لهذا المصطلح من أهمية تسهم في بناء منظومات تعمل وفق أسس قوية يمكن البناء عليها و كذلك التوسع بكافة أشكاله بما يخدم القطاع الصناعي الدوائي السعودي.

و يتضح جليا أن عدم تطبيق مفهوم الحوكمة أو التطبيق الجزئي له سيؤثر سلبا على التقيد بالأنظمة المعمول بها بالمملكة العربية السعودية و الامتثال للوائح الحكومية و حماية مصالح جميع الأطراف, و كذلك يؤثر عدم التطبيق على قوة و متانة الاقتصاد السعودي و جاذبية السوق للمستثمرين.

هناك قلة و محدودة في تناول هذا الموضوع من الناحية التشغيلية و دراسة اثره على الأداء بالدراسات السعودية , و عليه يكون لدينا مجال بالخروج من هذه الدراسة بعدد من المراجع و التوصيات بما يسهم بمواجهة المعوقات و التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة.

تتناول هذه الدراسة بشكل مختلف عن ما سبقها بدراسة الجانب التشغيلي لجميع الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بسوق المال السعودي منذ إنطلاق رؤية 2030 بما يتيح للقارئ رصدًا عن الحوكمة و اثرها على الجانب التشغيلي.

تعمل الدراسة على فرضيات متنوعة و إختبارها و العمل على عينة هامة في توسيع قاعدة الإقتصاد السعودي و ما يسهم في زيادة الخبرات التراكمية و الإستدامة و كذلك التوسع في سوق يطمح ان ينافس كبريات الدول الصناعية.

تتناول الدراسة حوكمة الشركات و ادائها التشغيلي بأسلوب تحليلي للتقارير السنوية و القوائم المالية المراجعة و المدققة المنشورة و ما يتم نشره بشكل رسمي سواء من قبل تداول السعودية أو الافصاحات من قبل الشركات الصناعية الدوائية.

مشكلة الدراسة:

لما للشركات الصناعية الدوائية من أهمية على المستوى الوطني و الاقتصادي والأمن الدوائي الذي اتضح بشكل جلي خلال جائحة كورونا، هذا الهدف يتطلب التغلب على التحديات و الصعوبات التي تواجه هذه الشركات من توافرية المواد الخام و المنتجات و إستمرارية سلاسل الإمداد و كذلك تحسين الأداء التشغيلي بما يحقق أهدافها و يعظم الفائدة بكافة أشكالها و أنواعها.

و كذلك نلاحظ قلة عدد الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بسوق المال السعودي قياسا بحجم الاقتصاد السعودي مما يثير تساؤلا عن سبب قلة العدد و أسباب عدم الإقبال على هذا القطاع و ما يتداول عنه من صعوبات لا تقتصر على الجوانب التشريعية و الاجرائية و التحديات الهيكلية و ضعف الأداء التشغيلي و التي قد تؤدي لعزوف المستثمرين أو البحث عن فرص بديلة لمن هو في هذا القطاع.

إن الشركات الصناعية الدوائية المدرجة حسب الأنظمة تكون ملزمة بتطبيق الحوكمة بشقيها النظري و العملي و كذلك الإفصاح عن ذلك .

يذكر (ص 2016,55) ماجد انه يوجد تطور و تحسن في مستوى الإفصاح عن آليات حوكمة الشركات. و يرى الباحث أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

و عليه يرى الباحث أن أثر تطبيق الحوكمة للشركات محل الدراسة و تحسين أدائهم من الناحية التشغيلية هو الأمر الذي سيتم التركيز عليه و دراسته و محاولة فهم ذلك الأثر من خلال تطبيق الفرضيات و إختبارها و الخروج بالنتائج و التوصيات.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتبلور أهمية الدراسة في أنها تتناول الحوكمة كأحد الأدوات الهامة في ضبط العمل الإداري و تطبيق مفهوم نظامي ملزم للشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي , يساعد هذا التطبيق في القدرة على القياس و تحسين و تعزيز الأداء التشغيلي المستدام , و تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس الجانب الصناعي الدوائي من الناحية التشغيلية في وطن يسعى إلى التقدم الصناعي و المنافسة العالمية, و كذلك في كون القطاع الصناعي الدوائي قطاع ناشئ و يتطلب الكثير من التحسينات المستمرة و التي تعتمد مبدأ الإستدامة.

هذه الدراسة ستضيف للمكتبة العربية دراسة بزاوية مختلفة عن قطاع حساس و هام و تساعد متخذ القرار بالنظر إلى جانب لم يتم التطرق له بشكل كافى من ناحية الحوكمة و الأثر المتوقع على تطبيقها من الناحية التشغيلية.

الأهمية العملية: تتبع أهمية الدراسة في محاولتها بحث أثر الحوكمة على العمليات التشغيلية و تحسينها مما يسهم في تعزيز مفاهيم الحوكمة من ضمن نسيج الشركات و قطف ثمار ذلك ,و صناعة سوق منافس محليا و إقليميا و عالميا بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030. إن مجال الدراسة سيتيح الربط بين جميع عناصر نجاح الشركات بشكل منهجي و عملي و أثر تفعيل و تطبيق الحوكمة بشكل علمي و عملي مما يمكن جميع عناصر الشركات من التحسن على الجانب التشغيلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مفهوم الحوكمة على الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بسوق المال السعودي من الناحية التشغيلية , و تهدف الدراسة كذلك إلى تحقيق الاهداف التالية:

- بناء إطار نظري و عملي تطبيقي لمصطلح الحوكمة و تحسين الأداء .
- من تعريف للحوكمة و طرق قياس الأداء التشغيلي المبنية على أفضل الممارسات.
- معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية المدرجة بالسوق المالية للحوكمة.
- و ما يتطلبه من دراسة مستفيضة للتقارير المتاحة و ما يصدر من هيئة سوق المال.
- معرفة مدى تحقيق الشركات لأهدافها التشغيلية و تحسن الأداء المستدام.
- دراسة التقارير السنوية و الاستراتيجية.
- معرفة التحديات و المعوقات التي تمنع أو تقلل من تطبيق الحوكمة.
- من خلال الاستبيان و الملاحظة و المقابلة.
- تحليل أثر تطبيق الحوكمة على تحسن أداء الشركات التشغيلي.
- العمل على توصيات و مقترحات تكون متاحة للمهتمين.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هو مستوى تطبيق الشركات الصناعية الدوائية للحوكمة.

ما هو أثر تطبيق الحوكمة على أداء و تحسن أداء الشركات الصناعية.

ما هو مستوى إدراك منسوبي الشركات عن تحديات و معوقات تطبيق الحوكمة.

فروض الدراسة:

الفرضية الأولى H01 : لا يوجد أثر هام ذو دلالة علمية احصائية لتطبيق الحوكمة في تحسين أداء الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بسوق المال السعودي من الناحية التشغيلية.

الفرضية الثانية H02: لا توجد فروقات ذات دلالة علمية إحصائية في تحسن أداء الشركات الصناعية تستند على تغير الإدارة التنفيذية.

الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على عدد من الدراسات و الأبحاث الأكاديمية التي تناولت مواضيع تقييم ممارسات حوكمة الشركات الصناعية بشكل عام و أثرها على مستوى أداء الشركات من جوانب عدة, جانب اختلاف هياكل الملكية و أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن الحوكمة و أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية و أداء الشركات المدرجة و أدائها قبل و أثناء جائحة كورونا 19

المنطلقات النظرية للدراسة:

من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات والحرص على أن تكون البداية للدراسة من حيث انتهى الآخرون مما يوفر نظرة واسعة و شاملة تنثري الموضوع المبحوث.

مدى و مستوى و جودة الإفصاح للشركات عن إجراءات الحوكمة و ما تلى ذلك من خروج بمقارنات ونتائج تخلص إلى معرفة مدى و جودة الإفصاح.

و هذه المجموعة تهمنا بالدراسة القائمة حاليا لما لها من أهمية على مستوى المتغيرات المختارة كمتغير مستقل.

دراسة جزر (2016) بعنوان : "تقييم ممارسة حوكمة الشركات و أثرها على مستوى أداء الشركات في ظل اختلاف هياكل الملكية :دليل من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.

هدفت الدراسة بتقييم واقع الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من جانب الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية,و ذلك منذ صدور لائحة حوكمة الشركات في نهاية عام

2006 , و دراسة أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية خلال السنوات 2006-2015 دراسة ما إذا كان هذا الأثر يمكن أن يختلف في حالة وجود ملكية حكومية رئيسية ضمن هياكل ملكية الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية خلال السنوات 2006-2015

و بناء على المنهجية المستخدمة فقد توصلت الدراسة إلى إطار مقترح لقياس جودة الإفصاح عن الآليات الخاصة بحكومة الشركات , و الذي يتكون من عدة درجات.و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك تظنرا و تحسنا في الإفصاح عن آليات حوكمة الشركات التي تتعلق بخصائص مجلس الإدارة و لجان المراجعة,و لكن بعضها لا يزال يحتاج لمزيد من تحسين جودة الإفصاح عنه , و بصفة خاصة الخبرة المالية و المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة.كما توصلت الدراسة إلى أن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام ,يعد من أكثر آليات حوكمة الشركات تأثيرا على تحسين أداء الشركات بصورة إيجابية.

دراسة الألمعي (2018) بعنوان : " أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية, دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي , حيث تمت دراسة تركيبة مجلس الإدارة و عدد إجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية.

و من أبرز نتائج الدراسة:- يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين , و كذلك يوجد أثر لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين ,يوجد أثر لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين ,يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين ,يوجد أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين ,يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ومن ابرز التوصيات :-

ضرورة أن تقوم إدارات شركات التأمين بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على

الأداء المالي. ضرورة دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل الشركة كإدارة المراجعة الداخلية وغيرها لما من ذلك من أثر على تحسين أدائها المال.

دراسة الهجرس (2015-2016) بعنوان : "أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن الحوكمة"

تناولت هذه الدراسة أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن الحوكمة ". و توصل الباحث الى النتائج التالية :

90% من الشركات تفصح عن لائحة بنود الحوكمة و أن حجم الشركة له تأثير على الإفصاح عن بعض بنود الحوكمة

دراسة (2023) Arwa A. Althagafi, Abdulmajeed A. Alalyani بعنوان :

“Corporate Governance and Financial Performance in Saudi Arabian Listed Companies”

حوكمة الشركات و الأداء المالي في الشركات المدرجة

هذه الدراسة اختبرت تأثير عناصر حوكمة الشركات و من ضمنها حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات. و تناولت الدراسة تأثير حجم مجلس الإدارة على فاعلية إتخاذ القرار و كذلك فاعلية المنظومة , و جد الباحثون أن العلاقة بين عناصر حوكمة الشركات و الأداء المالي يبقى معقدا و يتأثر بحجم مجلس الإدارة.

سيتم العمل بعد ذلك على دراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء التشغيلي للشركات لنخلص إلى طبيعة العلاقة بينهما.

و ما يتبع ذلك من تعريف لمصطلح حوكمة الشركات و كيفية قياس الأداء التشغيلي على أسس معتمدة , تتركز الدراسة على طبيعة و تحديد العلاقة بين أثر الحوكمة و الأداء التشغيلي.

يفترض الباحث أن هناك علاقة قوية في حال تطبيق الحوكمة بشكلها الكامل على تحسن أداء الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي , و يتم تعليل ذلك بأن الشركات الكبرى المدرجة بالسوق المالي السعودي و ليست من ضمن قطاع صناعة الدواء أثبتت هذه العلاقة بشكل قوي و قابل للتتبع

و القياس, وعليه لو تم تطبيق الحوكمة على شركات الصناعة الدوائية سيكون هذا الأمر محركاً لتحسن الأداء بشكل إيجابي.

لدى الباحثين السابقين تحديات و صعوبات تمثلت بمحدودية المصادر و المراجع خلال الفترات السابقة و عدم توافرها و سيتم التغلب على هذه النقاط من خلال البناء على نقاط قوة الأبحاث السابقة و استخدام المقابلات مع أفراد من الشركات ليتم تغطية النقص, و منهج البحث سيعتمد المنهج الوصفي التحليلي بغستخدام أسلوب جمع التقارير السنوية و القوائم المالية للشركات مع ملاحظة معايير عينة إختيار الشركات ستكون لجميع الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بالسوق المالي السعودي , خلال الخمس سنوات الماضية (2019-2024), و تكون جميع بيانات الحوكمة و الأداء المالي متاحة.

سيعتمد مقياس تطبيق الحوكمة من مستويين اما (نعم او لا) حيال تطبيق الحوكمة ,مع مراعاة ما تنشره تداول عن تطبيق الشركات للحوكمة في حال حصول الشركات على لا بحيث يتاح لنا دراسة أعمق لمن لا يتقيد بضوابط الحوكمة ليتاح المجال لعينة و شريحة جديدة يتم العمل عليها بشكل مختلف.

تعتبر الحوكمة و تطبيقها هي المتغير المستقل و تقاس بلائحة حوكمة الشركات بالسعودية , و المتغير التابع هو تحسن الأداء في حال تطبيق الحوكمة من الناحية المالية (القوائم المالية) و المتغيرات الرقابية المتمثلة بتغير الإدارة التنفيذية.

سيتم تحقيق أهداف البحث من خلال التالي :

- بناء إطار نظري و عملي تطبيقي لمصطلح الحوكمة و تحسين الأداء .
- من تعريف للحوكمة و طرق قياس الأداء التشغيلي المبنية على أفضل الممارسات, مع التركيز على الحوكمة في الجانب التشغيلي.
- معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية المدرجة بالسوق المالية للحوكمة.
- و ما يتطلبه من دراسة مستفيضة للتقارير المتاحة و ما يصدر من هيئة سوق المال , و عمل مقابلات مع منسوبي الشركات لجمع معلومات أكثر.
- معرفة مدى تحقيق الشركات لأهدافها التشغيلية و تحسن الأداء المستدام.
- دراسة التقارير السنوية و الاستراتيجية و متابعة جميع ما تنشره الشركات عن خطط و مستهدفات تسعى لتحقيقها.
- معرفة التحديات و المعوقات التي تمنع أو تقلل من تطبيق الحوكمة.

من خلال الاستبيان و الملاحظة و المقابلة و كذلك لقاء الجهات المشرفة لمعرفة تلك التحديات.

- تحليل أثر تطبيق الحوكمة على تحسن أداء الشركات التشغيلي.
- من خلال دراسة مستفيضة لجميع المقاييس في جميع الحالات سواء كان تقيد الشركات بشكل كامل أو جزئي.
- العمل على توصيات و مقترحات تكون متاحة للمهتمين.

سيتم تقديم نتائج البحث على مستوى تقييم تطبيق الحوكمة و كذلك أثر هذا التطبيق على تحسين أداء الشركات التشغيلي و تغير الإدارة التنفيذية.

ستتم مناقشة النتائج بشكل ملخص مما يتيح إمكانية عمل المقارنات بين المتغيرات مما يتيح للقارئ سهولة الحصول على النتائج و التوصيات.

المنهجية وطرق البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام اسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية بالشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. حيث سيتم قياس مدى إلتزام الشركات الصناعية بالحوكمة و أثر ذلك من ناحية تشغيلية على أداء الشركات . حيث سيتم إعتماد منهجية تقييم الأداء من ناحية :

الأهداف الخاصة بالشركات

القوائم المالية

التقارير الدورية-السنوية

و تم تحديد التالي :

مجتمع الدراسة:

جميع الشركات الصناعية الدوائية المدرجة بسوق المال السعودي

عينة الدراسة:

توطين صناعة الدواء

نوع البحث : وصفي تحليلي

أدوات الدراسة :

سيتم اعتماد الاستبيان و الملاحظة و كذلك المقابلات.

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على الجانب التشغيلي و ما يتم العمل عليه لحساب هذا الأمر من ناحية التقارير السنوية و المالية لكل شركة

الإطار الزمني من سنة 2005 الى 2023

الإطار المكاني سيقصر على الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية و ما يتبع لها.

المراجع:

- جزر (2016), الكتاب التوثيقي لمؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية , دكتور ماجد محمد جزر- معهد الإدارة العامة- المملكة العربية السعودية.
- الهجرس(2015-2016), أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن الحوكمة -وزارة التعليم العالي - جامعة أم القرى
- وثيقة رؤية 2030

[رؤية السعودية 2030\(vision2030.gov.sa\)](http://vision2030.gov.sa)

- وزارة المالية السعودية - الرقابة المالية
- الألمعي. علي فايز المزاح 2018
- أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية, دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية

الوصف: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية(mandumah.com) :

- Asia Pacific Journal of management and Technology ,Volume 4(1) 20-